

## المداخلة الثانية للدكتور محمد علي زيني (أجابة على تعقيب)

### الأخوات والأخوة الأعزاء

قام الدكتور علي مرزة بالتعقيب على مداخلتني بخصوص الدراسة التي قدمها حول عقد الغاز مع شل/متسوبيشي لاستغلال غاز الجنوب، والتعقيب والمداخلة مرفقتان. سأقوم هنا بتوضيح موقفي بشأن ما جاء بذلك التعقيب، وذلك إغناءً للموضوع وتعميماً للفائدة. وستكون أجاباتي واحدة لواحدة بنفس الترتيم والتسلسل الذي جاء بالتعقيب، منعاً لتكرار ما قاله الزميل.

أولاً: تتضمن هذه الفقرة ذكر المصادر والبيانات والمعلومات الأولية والثانوية والتوقعات السعرية والأفتراضات المستقبلية.. إلخ التي استندت لها الدراسة واستعمال كل ذلك في (Excel) من أجل تخمين التدفقات النقدية (cash flows) وبرمجتها في محاكاة (simulation) لحساب عائدات الأستثمار إضافة للتوصل لاستنتاجات أخرى جاءت بها الدراسة. ليس عندي تعليق على ما جاء هنا، سوى أنني أستغرب قيام الكاتب باللجوء الى مسودة العقد والى معلومات أولية وثانوية لأنجاز الدراسة ولم يلجأ، وهو الباحث المحايد، الى العقد النهائي بين الشركة ووزارة النفط التي تتبجح أمام العالم بشفافيتها التي لا مثيل لها، في حين أن الشفافية المزعومة لم تكن إلا تمثيلية مفضوحة ولغرض الأستهلاك المحلي فقط. إذ أصبح معلوماً لدى الأغلبية، وبفضل ما كانت تنشره أسبوعيات النفط والغاز، أن رجال الشركات، في دورات التراخيص، ما أن يعلن فوز شركاتهم وينتهوا من التوقيع حتى يخرجوا من الباب ليعودوا من الشباك للضغط على وزارة النفط لتحسين الشروط والحصول على ما تبتغيه الشركات. وهذا ينسحب على صفقة الغاز مع شل – وهي لا علاقة لها طبعاً بدورات التراخيص – ولكن شل تعرف من أين تؤكل الكتف وأي خيوط تُرخي وتشد. ولو أن د. مرزة كان عالماً بالحيثيات الحقيقية لعقد الغاز، فأن يقيني بعد قيام شل بتحسين الشروط، هو أن يتوصل الى عائد للأستثمار أعلى من 23% الذي توصلت له دراسته بناءً على معلومات منشورة، وربما غير حقيقية بالكامل، ولا يكتنفها العقد الأصيل.

ثانياً: أتفق مع د. مرزة حول ما جاء في (2 – 1) من حيث أستعماله المبدأ الأقتصادي المهم في تقييم المشاريع، وهو الأخذ بنظر الأعتبار الفرص الأخرى المتاحة للمستثمر والتي سيضطر للتخلي عنها، أو ما يسمى اصطلاحاً (opportunity cost).

(2 – 2): لا أتفق معه حول كل ما جاء بهذه الفقرة. صحيح أن عائد 10% للأستثمار هو اجتهادي أنا، ولكن هذه النسبة، على الأرجح، عالية في حالات اليقين. كما أن الحالات التي ذكرها من عوامل تجارية/اقتصادية اعتيادية (خاصة الدورات الاقتصادية وتغير وتقلب العرض والطلب على النفط أو الغاز في العالم، التضخم العالمي، الخ) وغير اعتيادية (المضاربة والاضطرابات المالية العالمية، الخ) هي حالات دائمية يتصف بها الأقتصاد العالمي بجميع الأحوال ولا تدرج ضمن المخاطر التي تبرر إضافة علاوة للخطر (risk premium). بمعنى آخر إنها محسوبة ضمن عائد الـ 10% الذي ذكرته، وإلا لأصبح العائد الأعتيادي المقبول في الحالات الأعتيادية (أي العالم اليقيني) هو 15% الى 17.5% وهو عائد عالي جداً يتمناه أي مستثمر. إن المخاطر التي تبرر إضافة علاوة للخطر هي جيوسياسية بالدرجة الأولى يتميز بها عادة مكان دون آخر، كانهدام الأمن والحروب والهجمات الإرهابية وانقطاع

الإمدادات واللا-إستقرار السياسي الخ، وهذا ما أصبح يتميز به العراق بوقتنا الحاضر – مع الأسف. إن مثل هذه المخاطر تعيق الأستثمار بشدة وتمنع المستثمر الأعتيادي حتى من التفكير بالأستثمار في هكذا بلد، وقد ذكرت ذلك في بحثي الأخير (العقلية الريعية للحكومة العراقية). ولكن، مع ذلك، إن هذه المخاطر لا وجود لها في حالة العقد مع شل، ذلك أن وحدات معالجة الغاز الطبيعي (gas processing plants) ومن بينها وحدات معالجة الغاز العائدة لمشروع غاز الجنوب الذي بناه النظام السابق واحتسبت قيمة منشأته المضافة لأصول شركة غاز البصرة (BGC) بمقدار 1.52 مليار دولار، إنما هي تقع في مناطق نائية ومحروسة عسكرياً من قبل الحكومة. أضف الى ذلك إن مسؤولية تجميع وإيصال الغاز الخام تقع على عاتق شركة غاز الجنوب، كما تقع على عاتق شركة غاز الجنوب أيضاً مسؤولية إستلام المنتجات المعالجة وتوزيعها داخل العراق حسب مقتضى الحاجة. أما موضوع تسهيل الغاز فسيتم في الوحدة العائمة التي سيكون مقرها ضمن المياه الإقليمية العراقية. أما بخصوص حقوق شل ومتسوبيشي في شركة غاز البصرة فهي محمية في حيثيات العقد المبرم، وشركات النفط، كما هو معلوم، أشطر بكثير من حكومات البلدان المضيفة في مضمار حماية حقوقها في حالة الخلافات القانونية. وبعد، فأين المخاطر التي ستتعرض لها شركة غاز البصرة (49% منها يعود لشل ومتسوبيشي) حتى يصعد عائد الأستثمار فوق 10%؟ ولا نريد هنا التوسع والكلام عن الأهداف الأستراتيجية لمثل هذه الأستثمارات – وهي لا تنعكس في عائد الأستثمار المحسوب - سواء الخاصة بدول هذه الشركات أو بمصالح الشركات نفسها وهي تجهز الغاز لاحتكاراتها وفروعها ومعاملها في شتى بقاع المعمورة، ومن هنا تنبع أهمية الغاز السائل وسهولة نقله لمسافات عابرة للمحيطات، ليس للعراق فيها ناقة ولا جمل.

(2 – 3): لا أتفق مع الكاتب بشأن المخاوف التي يستثيرها تحليل الحساسية (sensitivity analysis) الذي قام به، واحتمال هبوط العائد في حالة تحقق بعض الأفتراضات. فمن حيث السعر أرى أن السوق العالمية للغاز ستبقى مجزأة لعدم توفر السهولة في نقل الغاز كما هي الحال في نقل النفط. بمعنى آخر إن هبوط سعر الغاز في أمريكا والنتائج من التطور التكنولوجي في إنتاج الغاز من الصخور الزيتية سوف لن ينتقل الى بقية أنحاء العالم ما لم يحدث تطور مماثل في الصين وأوربا، وهو بعيد الأحتمال في مدى الـ 25 سنة القادمة. ولن تحدث زيادة ذات أثر في رأسمال شركة غاز البصرة ما يؤدي لهبوط العائد طالما بقي طرف شل/متسوبيشي شديد الحذر وهو يتحمل نحو نصف الزيادة تقريباً. وأما احتمال زيادة الضريبة من قبل الحكومة فوق 35% فأرجوك أن لا تقلق بشأنها يا أخي. فرمان عبد الكريم قاسم، الذي قُتل ولم يجودوا بحوزته أكثر من (دينار ونص) قد ذهب وراح. وجاء دور السياسي صاحب الملايين، الفاسد حتى النخاع، الذي سترتعد فرائصه إذا تخلخل كرسيه من تحته نتيجة صراع مع شركة نفط أجنبية ارتفعت الضريبة على أرباحها في العراق. ثم إن شركات النفط تعرف كيفية إدارة الصراع بجدارة ولا خوف على مصالحها في عراق هذا الزمان.

(2 – 4): كلام الكاتب هنا أعتيادي ولا جديد فيه، كما إن جزءاً من جوابي على هذه الفقرة، إن كانت هناك ضرورة لجواب، فهو موجود ضمن (2 – 3) أعلاه.

ثالثاً: أنا لا أتفق مع الكاتب فيما ذهب إليه هنا. إن تكنولوجيا معالجة الغاز عادية جداً، وإدارة هكذا وحدات يمكن أن تتم من قبل الأجهزة ذات الخبرة في مصافي النفط وهي مكدسة في مصافي الشمال والوسط والجنوب. وحتى لو تبخر أصحاب الخبرة من العراقيين لأسباب معروفة، ثم ماذا؟ كان بإمكان

وزارة النفط/ شركة غاز الجنوب، لو توفرت عندهم الوطنية والغيرة والعزيمة، الاتفاق مع شركة إستشارية متخصصة تقوم بتحضير التصاميم وكافة المواصفات الهندسية المطلوبة بما ينطبق مع حاجات العراق والحقائق على أرض الواقع (tender documents)، ثم الاتفاق مع إحدى شركات المقاوله لإعادة بناء وتوسيع مشروع غاز الجنوب حسب المواصفات والشروط الموضوعه، وبما يتناسب مع حاجات العراق وضرورة استغلال موارده الغازية. وبنفس الوقت كان بإمكان شركة غاز الجنوب أن تضمّن الاتفاق مع الشركة الأستشارية والشركة المقاوله لتنفيذ المشروع شروطاً بتدريب الكوادر العراقية بشتى اختصاصاتها على تشغيل وصيانة المشروع الجديد. إن ما أقوله هنا، قد تم تطبيقه من قبل في سنة 1967/1966 حيث تم مد خطوط أنابيب لنقل الغاز من معمل أستخلاص الكبريت في كركوك ال منطقة التاجي (شمال بغداد)، كما تم تدريب جهاز كامل من المهندسين والفنيين العراقيين لاستلام المشروع وإدارته، وهذا فعلاً ما حصل وتم بصراف سنة واحدة، وكان كاتب هذه السطور أحد المهندسين الذين تم تدريبهم. فهل هو كثير بحق هذا الشعب المنكوب أن يتدرب أبناؤه على تشغيل وأدارة وصيانة المشاريع الهندسية وهناك الآن الآلاف من خريجي الجامعات بشتى الألوان والأختصاصات بدون عمل؟

رابعاً: المشاركة في الأنتاج والمقاوله: نظراً للغموض الذي تضمنه الأصل الأنجليزي المعنون *Service contract* iii. يبدو أنني لم أفهم ما قصده الكاتب، وربما ذهبت نتيجة لذلك الى استنتاج خاطئ، وأنا أعتذر. ولكن، مرة أخرى، يبقى السؤال ملفوفاً بالغموض وهو الذي أوقعني في الخطأ. السؤال الذي يسأله د. مرزه مفاده: ما هو متوسط رسم الخدمة (fee) قبل الضريبة لكل مليون قدم مكعب من الغاز، الذي يؤمن معدل عائد بعد الضريبة 15-25% للمقاول الأجنبي لو أن هذا الاتفاق تحول إلى عقد مقاوله. إن الذي أفهمه من هذا الكلام هو أن الكاتب يريد أن يحول شركة غاز البصرة من عقد شراكة بين شركة غاز الجنوب من جهة وشل/متسوبيشي من جهة أخرى الى عقد خدمة (service contract) كما هي الحال بين وزارة النفط والشركات في دورتي التراخيص الأولى والثانية. إذا كان هذا هو المقصود فإن الذي يحيرني هو البحث عن سعر لكل مليون قدم مكعب من الغاز يؤمن معدل عائد بعد الضريبة 15-25% للمقاول الأجنبي. ومصدر حيرتي هو أن المستثمر شل/متسوبيشي في حالة تحول علاقته الى عقد خدمة سيتوقف حينئذ عن كونه مستثمر ويتحول الى "أجير" يتقاضى أجره في معالجة الغاز مستغلاً بذلك وقته وخبرته وليس ماله (وهذا مقابل شركات النفط كونها أجيرة باستخراج النفط في دورات التراخيص، حيث لا أحد يتحدث في حالة التراخيص عن "عائد للأستثمار" لأن رأس المال هناك أو مادة الأستثمار هو الوقت والخبرة الفنية وليس المال). إذا كان الأمر كذلك، ينتفي في هذه الحالة مفهوم عائد الأستثمار، إذ كيف يكون هناك عائد وليس هناك استثمار؟ أم تُرى أن د. مرزه ربما حسب مقدار تراكم التدفقات المالية بعد الضريبة خلال 25 سنة (cumulative after-tax cash flows over 25 years) ثم يريد أن يسأل: ما هو متوسط رسم الخدمة (fee) قبل الضريبة لكل مليون قدم مكعب من الغاز يستوفيه مقاول "الخدمة" حتى يتمكن من تحقيق التراكم المذكور بعد دفع الضريبة؟ ثم بعد ذلك يستنتج أن الأجر الذي يجب أن يتقاضاه ذلك الأجير (في معالجة الغاز وتسجيل جزئ منه) على أساس البرميل المكافئ هو أعلى بكثير مما يتقاضاه الأجير (لاستخراج البرميل الواحد من النفط في جولات التراخيص). إن هذا صحيح، وهو استنتاج يؤيد رأيي، كون أجور شل/متسوبيشي أعلى من أجور شركات النفط في جولات التراخيص على أساس

المكافئ الحراري للبرميل. على أية حال، لقد أخذ مني هذا الموضوع وقتاً طويلاً، ولا أريد الخوض أكثر من هذا في احتمالات ما يقصده د. مرزة في هذه الفقرة.

خامساً: في قضية الأمانة في الأسعار (5 - 1) فكلانا متفقان من حيث المبدأ، وسأقوم بتصويب موقفه باستعمال الأرقام والمعلومات التي وردت في مقالة أحتجاج وتحذير الى مجلس النواب العراقي أرسلتها في آب 2011 بعد أن قام مجلس الوزراء بالمصادقة على صفقة الغاز مع شل/متسوبيشي وكانت بعنوان "أيها النواب العراقيون: هل ستحمون مصالح الشعب الذي انتخبكم؟"، وقد نشرت المقالة على موقعي الخاص في الحوار المتمدن. أدناه أجتزئ قسماً من المقالة لكونه يشتمل على الأرقام المعتمدة، وهي ملونة بالأصفر، ومن له الرغبة في الأطلاع على كامل المقالة عليه النقر على الرابط أدناه:

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=271426>

### لا توقعوا بلدكم بالفخ!

**أولاً:-** تم اشتقاق معدل السعر العالمي للغاز الجاف من معدل سعر زيت الوقود- على أساس المكافئ الحراري - الذي، بدوره، يعادل 74% من معدل سعر النفط الخام "برنت". وبناءً على تلك الصيغة ومعدل 75 دولار لبرميل خام برنت يكون سعر الغاز 9.58 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية (BTU).

**ثانياً:-** يكون سعر الغاز الجاف المجهز من شركة غاز البصرة الى وزارة النفط 33.6% من السعر العالمي، أي 3.22 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، ويكون سعر الغاز الجاف المجهز من وزارة النفط الى السوق المحلية 1.04 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، أي أن الحكومة العراقية ستقدم دعماً قدره 2.18 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية مجهزة الى السوق المحلية.

**ثالثاً:-** أن سعر 75 دولار لبرميل برنت يبدو واطناً قياساً بمسوى الأسعار بالوقت الحاضر، وإن 100 دولار للبرميل هو الأنسب. في هذه الحالة سيرتفع السعر العالمي للغاز الجاف الى 12.77 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، ويرتفع سعر الغاز الجاف المجهز من شركة غاز البصرة الى وزارة النفط الى 4.29 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، ويرتفع سعر الغاز المجهز الى السوق المحلية الى 1.39 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية وبذلك سيرتفع مقدار الدعم الى 2.88 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية.

**رابعاً:-** إن سعر الغاز الخام المجهز من وزارة النفط (شركة غاز الجنوب) الى شركة غاز البصرة يلفه نوع من الغموض المتعمد. ذلك أن موجز العقد المقدم من قبل وزارة النفط يقول بأن سعر الغاز الخام يمثل عشر إجمالي أيرادات المشروع. ولا يُعرف بالضبط كيف تم التوصل الى هذه الصيغة ولماذا وكيف يقارن هذا السعر مع السعر العالمي الحقيقي للغاز الخام. فإذا افترضنا أن الغاز العراقي الخام سيجهز الى شركة غاز البصرة بالسعر العالمي، وهو سعر يحدده بصورة رئيسية سعر النفط العالمي (خام برنت مثلاً) ثم نسبة الكبريت في الغاز وحجم السوائل النفطية المتوفرة به ونوعيتها، فكيف تتحمل شركتا شل ومتسوبيشي 49% من كلفة تخفيض سعر الغاز الجاف المجهز الى وزارة النفط بمقدار 33.6%؟ أما إذا بيع الغاز الخام الى شركة غاز البصرة بأقل من السعر العالمي وهذا ما يبدو واضحاً

بغياض العقد وملحقاته وتفصيله، فكيف يُسمح لشركتي شل ومنتسوبيشي بالاستفادة من السعر المخفض مع تصدير 49% من الغاز الجاف والأسعار العالمية؟ أضف الى ذلك الغموض أننا لا زلنا لا نعرف ماذا سيحدث للسوائل النفطية المستخلصة، وهي ذات أهمية اقتصادية كبيرة.

من أجل توضيح كيفية الوصول الى 9.58 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في "أولاً" أعلاه ألفت نظر القارئ الكريم لاستعمالنا 5.8 مليون بي تي يو كمكافئ حراري لبرميل النفط الخام الواحد. والآن نجد، في ظل 75 دولار كسعر لنفط برنت، أن شركة نفط الجنوب ستشتري الغاز الجاف المجهز من شركة غاز البصرة لحساب وزارة النفط بقيمة 33.6% من السعر العالمي، أي 3.22 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية. هنا يأتي د. مرزة في تعقيبه (5 – 1) فيقول ما يلي:

" يشدد د. زيني على أهمية تزويد الغاز للصناعة المحلية بسعر معان، وهذا الأمر أتفق فيه تماماً. وهو في الحقيقة مأخوذ في الاعتبار في المقال. حيث يبين المقال بشكل واضح أن السعر المحلي (المدعوم/المعان) subsidized) سيكون 1.04 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية وهذا يعادل: **دولار واحد لكل ألف قدم مكعب**. ولكن بخلاف ما ذهب إليه د. زيني فإن هذا لا يختلف كثيراً عما ذكره عن السعر المحلي السعودي المدعوم/المعان وهو **0.75 دولار لكل ألف قدم مكعب**. ومرة ثانية خلافاً لحكم د. زيني فإن السعر المحلي هذا (1.04 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية) لا يساوي السعر العالمي ولا حتى السعر الوارد في اتفاقية غاز الجنوب كما تم التأكيد عليه في المقال. مع العلم أن سعر الاتفاقية للغاز الجاف نفسه (الذي ليس له علاقة بالسعر المحلي) لا يرتبط بأي سعر عالمي للغاز وإنما هو يساوي 33% من سعر زيت الوقود المكافئ العالمي. وهذا، كما ورد في المقال **سعر حسابي accounting price** ولقد أُستُخدمت هذه الحقيقة في تناول مسألة عضوية منظمة التجارة الدولية في المقال والتي سأتشير إليها في أدناه. أعيد ما ذكرته في المقال وهو أن المقال يفترض، بناء على شواهد منشورة، أن الغاز الجاف سيباع محلياً بسعر مدعوم/معان ليس له علاقة بالسعر العالمي ولا حتى بسعر الاتفاقية. أرجو التدقيق في المقال جيداً. وكما اشرنا الآن فإنه لا يختلف كثيراً عن السعر المحلي المدعوم/المعان في السعودية."

إن المعلومات التي زودتها وزارة النفط الى مجلس النواب لحمله على الموافقة على صفقة الغاز مع شل كانت في حينها مبتهرة ولم تتجاوز خمس صفحات، من ضمنها مثال عن كيفية احتساب سعر الغاز الجاف المجهز من شركة غاز البصرة الى وزارة النفط في حالة كون السعر العالمي للنفط، والمقصود نفط برنت، 75 دولاراً. وبناءً على النسب الواردة في المجتزأ أعلاه فإن السعر العالمي للغاز الذي تحتسبه الاتفاقية هو: ناتج من حاصل ضرب  $75 \times 0.74 = 9.57$  دولاراً مقسوماً على 5.8 = 9.57 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية. أما سعر الغاز الجاف المباع الى وزارة النفط فسيكون 3.22 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، ويأتي هذا من حاصل ضرب 9.57 في 33.6%. هذا هو سعر الغاز الجاف المجهز من شركة غاز البصرة الى الحكومة العراقية (وزارة النفط)، وهو سعر مرتبط بالسعر العالمي للغاز ويتناسب معه طردياً، ولكنني لا أدعي بأن سعر الغاز المباع الى الحكومة العراقية هو نفس السعر العالمي. أما السعر المدعوم المجهز من قبل الحكومة (وزارة النفط) الى السوق المحلية فسيكون 1.04 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية وبدعم مقداره 2.18 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية. ولكن هذا السعر (1.04 دولار) سوف لن يبقى ثابتاً كما يدعي د. مرزة وإنما سيتغير بنفس النسبة التي يتغير بها سعر الغاز العالمي صعوداً أو نزولاً. وقد ضربت مثلاً لذلك في مناشدتي لمجلس النواب وقلت، كمثال، في حالة إرتفاع سعر نفط برنت الى 100 دولار للبرميل فإن سعر الغاز الجاف المباع الى الحكومة سيرتفع الى 4.29 دولار وسعر الغاز المجهز الى السوق المحلية سيرتفع الى 1.39 دولار ومقدار الدعم سيرتفع الى 2.9 دولار. مرة أخرى أؤكد هنا – وبخلاف ما يدعيه د. مرزة – أن سعر الغاز الجاف المباع الى الحكومة العراقية يرتبط بالسعر العالمي ولا يبقى ثابتاً عند 3.22 دولار لكل مليون وحدة حرارية،

وكذلك الأمر في حالة سعر الغاز المجهز الى السوق المحلية، فهو لن يبقى على \$1.04، ويستتبع ذلك مقدار الدعم أيضاً. ولنضع هذه المرة جزءاً من كلام د. مرزة كما ورد في تعقيبه (5 – 1) أعلاه فهو يقول "مع العلم أن سعر الاتفاقية للغاز الجاف نفسه (الذي ليس له علاقة بالسعر المحلي) لا يرتبط بأي سعر عالمي للغاز وإنما هو يساوي 33% من سعر زيت الوقود المكافئ العالمي". إن هذا الكلام غير صحيح، وأود التوضيح هنا بأن السعر العالمي للغاز، بموجب الاتفاقية مشتق من حاصل ضرب 74% في سعر نفط برنت، وسعر الاتفاقية للغاز الجاف مشتق من حاصل ضرب 33.6% (وليس 33%) في السعر العالمي للغاز حسب تعريف الاتفاقية، ولا أعرف لماذا يصر د. مرزة بأن سعر الاتفاقية للغاز الجاف لا يرتبط بأي سعر عالمي للغاز، في حين أنه مرتبط بالسعر العالمي للغاز كما بينت. أرجو، بعد قرائته لهذا التحليل البسيط، أن يكون د. مرزة قد اقتنع بأن كلامي صحيح عندما أقول بأن سعر الاتفاقية للغاز الجاف يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالسعر العالمي للغاز. على أية حال، وبغض النظر عن هو المخطئ ومن هو المصيب، فإن هذا هو ليس بيت القصيد.

وإنما بيت القصيد هو كيف تنظر منظمة التجارة العالمية الى سعر الغاز الخام (\$0.75 لكل ألف قدم مكعب) الذي تجهزه السعودية للصناعات الكيماوية أو لأنتاج الطاقة الكهربائية. إن تسعير الغاز السعودي قد تم حسمه نتيجة مفاوضات ماثونية مريرة دانت نحو عشر سنوات بين السعودية والمنظمة. وقد اقتنعت المنظمة بعد دراسة الحجج السعودية بأن كلفة أنتاج الغاز المصاحب بالسعودية واطئة بطبيعتها، ونظراً لتصنيع الغاز محلياً فإنه لا يتحمل كلفة نقل عابرة للحدود، وبالتالي فإن (\$0.75 لكل ألف قدم مكعب) هو سعر غير مدعوم وإن للسعودية الحق في تسويق منتجاتها التي يدخل فيها الغاز كمادة أولية أو مصدراً للطاقة في أسواق أعضاء منظمة التجارة العالمية بدون تحميلها أية ضرائب إضافية.

أما العراق، فإن محاولة دخوله كعضو في منظمة التجارة العالمية لا معنى لها بالوقت الحاضر لأن اقتصاده محطم وهو لا ينتج حالياً سلعاً قادرة على المنافسة في الأسواق وسينتهي في حالة قبوله عضواً في المنظمة مجرد مستورد لمنتجات الغير. أما في حالة إعادة بناء إقتصاده في المستقبل وقيامه بأنتاج سلع قادرة على المنافسة فإن انضمامه الى منظمة التجارة العالمية يصبح أمراً معقولاً، بل مطلوباً، خصوصاً إذا تطور لديه قطاع صناعات تحويلية مستنداً الى الغاز الطبيعي باعتبار مادة أولية ومصدر للطاقة بخسة الثمن. ولكن خوفي هو أن سياسيه الحاليين زائداً دول الجوار قد أوقعوه في ورطة الشراكة مع شل وتكوين شركة غاز البصرة وبيعه الغاز الخام الى هذه الشركة ثم إعادة شراؤه منها بعد المعالجة. ذلك أن دعم أسعار الغاز الداخل في الصناعات البتوكيماوية (وكذلك المستعمل لتوليد الطاقة الكهربائية) ستصبح واضحة وضوح الشمس، إذ أن الدعم يحدث جهاً نهاراً. وستفقد في هذه الحالة منتجاته المستندة الى الغاز أفضليتها النسبية من حيث السعر إذا قامت المنظمة بتحميل السلع العراقية ضرائب إضافية تستوفيها الدول المستوردة للسلع العراقية لأزالة آثار الدعم. وقد ينتهي العراق، لمدة طويلة، بكونه سوقاً رائجة لدول الجوار، وبذلك ينتهي العراق من الناحية الاقتصادية كونه منهوباً بالداخل، ومغلوباً بالخارج، وأرجو أن أكون مخطئاً بذلك.

(5 – 2): ليس عندي خوف كبير بشأن احتمال زيادة كلفة وحدة التسييل، ذلك أن تحمل شل/متسويبيشي 49% من زيادة الكلفة سيقبل من احتمال الزيادة على أية حال. الموضوع المخالف لمبدأ التسييل هو أن العراق قريب جداً من أسواق الأستهلاك (الكويت والأمارات) ودول عربية أخرى إضافة الى تركيا وما

وراءها أوروباً. يمكن تصدير الغاز الى تلك الأسواق بواسطة الأنابيب، وكلفة النقل هنا قليلة لقصر المسافات، شريطة إشباع السوق العراقية أولاً. وإذا كان التفكير هكذا وهو الأفضل، فإن استثمار 4.4 مليار دولار في معمل لتسييل الغاز يصبح لا معنى له.

(5 - 3): لقد أفضت في مناقشة موضوع تسعير الغاز ومنظمة التجارة العالمية في (5 - 1) والأجوبة موجودة هناك.

سادساً: هذا لكلام غير صحيح، فالعراق لم يتقاعس باستغلال ثرواته الغازية بصورة عقلانية، وقد تم بناء مشروع غاز الشمال وغاز الجنوب. ولكن تهور صدام قد أفسد على العراق كل شيء. وبعد سقوط صدام ونظامه في 2003، تسلمت وزارة النفط قيادات كانت تتصرف وكأنها قد تخلت عن مسؤولياتها في إعادة بناء صناعة النفط العراقية، وقد شملت هذه الأنتكاسة صناعة الغاز أيضاً. هذا ويجب أن لا نستثني من اللعبة أطماع الشركات وضغوطها والفساد الذي استشرى بين قادة العراق الجدد وحبهم للسلطة والمال وتمسكهم بالكراسي بأي ثمن، حتى إذا اقتضى الأمر التفريط بمصالح العراق.

سابعاً: أتفق مع د. مرزة فيما ذهب إليه، ولكن تلميحاته المتكررة بضرورة قراءة المقال بجدية ثم مناقشته، ربما جعلته يعتقد بأنني أناقش عن "جهل". لا تعليق عندي على هذا الأمر وهذا متروك لحكم القراء. إن الذي كان يهمني من الدراسة هو استنتاجاته بشأن عائد الاستثمار. أما الوسائل التي اتبعها في التحليل والاستنتاج فلا شك أنه مارسها بمهنية عالية، وقد أغنانا جميعاً بهذا المجهود. لذلك قلت أنه يستحق الثناء والشكر، وقد ذكرته وأعطيته، كما لشبكة الاقتصاديين، "Due credit" عندما نشرت مداخلتي السابقة على موقعي الخاص في الحوار المتمدن، الرابط:

<http://www.ahewar.org/m.asp?i=3340>

### أختلاط الاقتصاد بالسياسة: ملاحظات خفيفة

لاحظت أن د. علي مرزة، في تعقيبه أعلاه قد قسم مداخلتي الى قسمين أحدهما إقتصادي والآخر سياسي، وقد ترك السياسي باعتباره (taboo). والحقيقة أيها السادة إن الأمور قد اختلطت علي كثيراً فأصبحت لا أفرق بين الاقتصاديين والسياسيين ولا بين العمليات الاقتصادية والسياسية، فأرجو المعذرة. خذوا مثلاً الوزراء بالعراق، وزير التجارة، وزير الدفاع، وزير الكهرباء .. و.. فأنا لا أعلم وقد أصابتنني الحيرة بشأنهم. فحسب علمي أنهم سياسيون ولكن من تصرفاتهم يبدو أنهم مولعين جداً بممارسة الاقتصاد. فتراهم يسرقون المال العام بأسرع من لمح البصر وهذه عملية إقتصادية طبعاً. خذوا مثلاً رجل الدولة السياسي القوي الذي يحمي الوزير الذي ارتكب العملية الاقتصادية فتراه يمهد له السفر حتى يتوكل الوزير على الله ويغادر البلاد، ورجل الدولة السياسي القوي هذا أراه متأبطاً ملفات إقتصادية، والويل لمن يعارضه من السياسيين، وإلا فإن أبواب الملفات الاقتصادية ستفتح على مصراعها، وسيفضح مرتكبي العمليات الاقتصادية. خذوا مثلاً الوزير المتمسك بالسلطة بأي ثمن، لا أعلم هل هو سياسي أم اقتصادي عندما يمهد لشركة ذات سطوة لكي تستولي على موارد مهمة للبلد وهي بدورها ستسندته حتى إذا أراد أن يكون أعلى من وزير. وهل يتصرف هذا الوزير السياسي جداً بدافع سياسي أم بدافع اقتصادي؟ بصراحة أنا لا أعلم فقد اختلطت علي الأمور، ولكن لنقل أنه يتصرف بدافع المنفعة - ولكن بدافع المنفعة الشخصية طبعاً وليس منفعة البلد - والمنفعة مبدأ اقتصادي فهو يمارس الاقتصاد أيضاً، شيطان هذا الوزير يتصرف كسياسي واقتصادي بأن واحد. ولكن لماذا نبقي بين

علية القوم، لماذا لا نذهب الى الدرجات الأدنى كالأقتصاديين مثلاً، وأنا واحد منهم. قد يقف بيننا فلان الفلاني صائحاً – بواسطة الأيميل طبعاً – أيها الأخوة الأقتصاديون لا تتدخلوا بالسياسة وبشؤون السياسيين لأنهم أفاضل وحبّابين وليسوا حرامية. دعونا نمدحهم ونناشد فيهم خصالهم الحميدة، وهم بذلك سيفللون من ارتكابهم أعمال إقتصادية مخلة بخزينة الوطن، وستعم الفائدة للوطن والجميع! يا ناس لقد اختلطت علي الأمور فأنا لا أعلم هل أن هذا فلان الفلاني الأقتصادي يمارس السياسة أم يمارس الأقتصاد أم يمارس مدهانة السلطان. ولكن على الأكثر أنه يمارس مدهانة السلطان، وهو بهذا يمارس السياسة والأقتصاد معاً. فهو سياسي لكونه يجمال السلطان – وهي عندي ممارسة وضيعة للسياسة – وهو بنفس الوقت يمارس الأقتصاد، فهو يداهن تحقيقاً لمنفعة، والمنفعة هي غاية الغايات من ممارسة الأقتصاد. ألم يقل اخونا الدكتور كاظم حبيب بأن الأقتصاد والسياسة هما وجهان لعملة واحدة؟

مع تقديري واحترامي

محمد علي زيني - 2012/10/14